تقرير جلسة الطاولة المستديرة في واشنطن حول التداعيات الجيوسياسية لانتخابات 2024 الأميركية

30 سبتمبر 2024

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
عضو في جامعة حمد بن خليفة- قطر

تناولت جلسة النقاش المعنونة "التداعيات الجيوسياسية لانتخابات 2024 في الولايات المتحدة"، الانعكاسات الجيوسياسية والجيواقتصادية المحتملة لنتائج الاستحقاق الرئاسي الأميركي المرتقب، مع تركيز خاص على آثارها في المنطقة العربية. وفيما يلي أبرز ما خلصت إليه جلسة النقاش.

على خلاف ما جرى خلال الدورات الانتخابية السابقة، برزت مسائل السياسة الخارجية عاملًا مؤثِّرًا في هذه الانتخابات. وفي ظل احتدام المنافسة والانقسام الحاد في البلاد، ظهر احتمال أن تلعب أصوات الناخبين العرب الأميركيين دورًا حاسمًا في ترجيح كفة الانتخابات. وقد رأى المشاركون أن فوز كامالا هاريس سيؤدي إلى "هبوط ناعم" للمنطقة، لاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، في حين أن فوز دونالد ترامب سيأتي بصدمة سياسية لها. ووفق ما تم تداوله، فإن ترامب قد تلقَّى بالفعل مقابلًا سياسيًّا مسبقًا نظير تسهيل الخطوات الإسرائيلية المقبلة في فلسطين، والمقصود بها ضم الضفة الغربية.

سطوة شبكة النفوذ السياسية

رغم أن استطلاعات الرأي أشارت إلى ضرورة انفتاح هاريس -ولو بشكل محدود- على مطالب التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي، فإن شبكة النفوذ السياسية في واشنطن شكَّلت عائقًا أمام أي تحول حقيقي في مواقفها. وتتكون هذه الشبكة من ممولين كبار يهيمنون على لجان العمل السياسي الكبرى (Super PACs)، ومستشارين فاشلين يعودون باستمرار إلى المشهد رغم إخفاقاتهم. وقد تجلَّى نفوذ هذه الدوائر في قرار حملة هاريس برفض السماح لفلسطيني ناجٍ من الحرب بإلقاء كلمة خلال المؤتمر العام للحزب الديمقراطي، وهو قرار لم يُبْنَ على اعتبارات انتخابية بقدر ما عكس رضوخًا لضغوط هذه المنظومة. ورغم ما أظهره فريق هاريس من حيوية وأمل بالتغيير، يتمثل التحدي الأكبر أمامه في كسر هذه القبضة وفتح الباب أمام سياسة خارجية أكثر استقلالية تجاه قضايا الشرق الأوسط.

كامالا هاريس ليست بايدن

تختلف كامالا هاريس عن الرئيس جو بايدن، الذي حمل دائمًا مواقف متصلبة ومنحازة بشدة لإسرائيل، ورفض حتى الآن مجرد التفكير في احتمال ارتكابها أخطاء. في المقابل، أظهرت هاريس -بصفتها امرأة ملونة- قدرًا أكبر من الانفتاح، وبدت أكثر تفاعلًا وتعاطفًا مع معاناة الفلسطينيين. كذلك، وعلى عكس بايدن الذي يعد من عتاة المحافظين الجدد المؤمنين بتفوق أميركا العالمي، لم تتشكَّل هاريس على هذا النهج الأيديولوجي. ومن المتوقع، في حال فوزها، أن تُقْدِم على إعادة تشكيل الفريق المكلف بالسياسة الخارجية. ويُعدُّ فريقها الحالي -وعلى رأسه مستشار الأمن القومي، فيل غوردون- فريقًا كفؤًا، إلا أنه واجه صعوبات في اختراق الحواجز التي فرضتها شبكة النفوذ داخل الحزب، والتي ما زالت تُقيِّد مسارات صنع القرار فيه.

إمكانية التوصل إلى اتفاق مع إيران

عُدَّت حرب العراق كارثة استراتيجية للولايات المتحدة؛ إذ أسهمت بشكل كبير في تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة؛ ما أتاح لطهران تشكيل ما يُعرف بـ"الهلال الشيعي" والانطلاق في مسار تصاعدي من التأثير الإقليمي. وقد دار جدل حول ما إذا كانت عملية اغتيال الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، قد فاقمت الوضع من خلال دفع الحركة نحو مزيد من التطرف، وتعميق مشاعر العداء لدى السكان المحليين تجاه الولايات المتحدة، أم أنها شكَّلت ضربة استراتيجية لإيران من خلال "تدمير جوهرة التاج" لنفوذها في المنطقة.

مع وصول مسعود بزشكيان إلى سُدَّة الرئاسة في إيران، عاد فريق وزارة الخارجية السابق الذي كان يتولى التفاوض بشأن الاتفاق النووي (JCPOA) إلى الواجهة؛ ما يُوفر فرصة ممتازة أمام الغرب لإعادة فتح قنوات الحوار مع طهران. وكان الطرفان قد اقتربا فعليًّا من إحياء الاتفاق النووي، مطلع عام 2022، إلا أن اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا أدى إلى نسف الجهود، خاصة بعد أن

سعى الرئيس فلاديمير بوتين إلى إبرام صفقة منفصلة مع إيران تهدف إلى تجاوز العقوبات الغربية المفروضة على روسيا. وقد تدهورت العلاقات بين إيران والغرب، وخصوصًا أوروبا، بعد تقارير تحدثت عن تزويد طهران لروسيا بطائرات مسيَّرة، بل وقيل أيضًا: صواريخ.

تعيش إيران اليوم لحظة ضعف واضحة، مع اقتصاد شبه منهار، وعملة متدهورة، وأزمات داخلية متصاعدة -من بينها أزمة الحجاب القسري- أدت إلى اندلاع احتجاجات متفرقة في عدد من المدن. هذا المزيج من الضعف السياسي والاقتصادي، مع وجود حكومة أكثر ميلًا إلى الانفتاح على الغرب، يشكِّل أرضية خصبة للتوصل إلى اتفاق يمكن أن يعزز الاستقرار في المنطقة. وتتمثل أفضل فرصة لتحقيق هذا الهدف في حال فوز كامالا هاريس في الانتخابات. ومع ذلك، فإن ترامب -رغم غرابته وتقلباته- معروف بحبه لإبرام الصفقات، وقد يفاجئ الجميع باتفاق محتمل مع إيران أيضًا.

نموذج شرق أوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

رأى بعض الخبراء أن الشرق الأوسط بحاجة إلى كيان مشابه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل بناء هيكلية دبلوماسية شاملة تُشرك جميع الأطراف الفاعلة في شؤون المنطقة، مثل إيران وتركيا والسعودية وإسرائيل والإمارات، إلى جانب القوى الكبرى الثلاث: الولايات المتحدة والصين وروسيا. فهذه الأطراف جميعها متورطة في معظم النزاعات الجارية في المنطقة، من اليمن إلى السودان وليبيا وغيرها. وإنكار هذا الواقع لا يؤدي إلا إلى استمرار النهج العقيم في التعامل مع الأزمات؛ حيث تُعالَج كل أزمة بمعزل عن الأخرى؛ ما يترك المنطقة رهينة لحالة مستمرة من الفوضى وعدم الاستقرار.

ومع ذلك، فقد واجه هذا الطرح اعتراضًا من بعض المشاركين الآخرين، الذين رأوا أن إنشاء مثل هذا الكيان سيضيف طبقات بيروقراطية زائدة ويُضعف الهياكل القائمة من دون تحقيق فائدة حقيقية تُذكر.

الجامعة العربية في مواجهة تكتل مجلس التعاون الخليجي+ 2

سادت قناعة شبه جماعية بأن الجامعة العربية فقدت دورها ولم تعد تملك أي فاعلية تذكر. وفيما دعا بعض المشاركين إلى إنشاء كيان رسمي جديد يضم مختلف الفاعلين الإقليميين والقوى الدولية الكبرى، رأى آخرون أن إنشاء تكتل "مجلس التعاون الخليجي+ 2" (أي زائد إيران والعراق) يمثِّل الإطار الإقليمي الأكثر واقعية وفاعلية للتعامل مع القوى الخارجية، على غرار نموذج رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)؛ لأن هذا التكتل سيكون أكثر قدرة على التأثير نظرًا للقرب الجغرافي بين أعضائه، والأهم من ذلك، لأنه يضم كلًّا من إيران والمملكة العربية السعودية؛ ما يضمن إدراج القضايا الأكثر إلحاحًا بالنسبة للمنطقة على جدول أعماله. ومن بين أبرز هذه القضايا: أسلحة الدمار الشامل، وانتشار الأسلحة النووية، وهي ملفات يمكن مناقشتها ومعالجتها ضمن هذا الإطار.

إنهاء مركزية الدولار وتعدُّد الأقطاب

بعيدًا عن الشعارات، ثمة توافق عابر للحزبين في الولايات المتحدة بشأن التوجهات التجارية للإدارة المقبلة. وفيما يتعلَّق بالعقوبات، برز إجماع واسع على أنَّ الولايات المتحدة قد بالغت في استخدامها لهذا السلاح السياسي؛ ما أدَّى إلى تآكل فاعليته، ودفع الدول المستهدفة إلى البحث عن بدائل، وأسهم في تسريع مسار "إنهاء مركزية الدولار"، وولَّد حوافز لدى دول عدة لتقليص اعتمادها المفرط على الولايات المتحدة.

وقد أثبتت العقوبات المفروضة على روسيا، في سياق الحرب على أوكرانيا، فشلها الذريع. وفي موازاة ذلك، يمثِّل نفوذ الولايات المتحدة داخل مؤسسات بريتون وودز -مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية- مصدر امتعاض لدى العديد من الدول حيث تدور نقاشات حادة بشأن مقاربة واشنطن لشروط الإقراض التي يفرضها صندوق النقد، وسط اعتراضات

متزايدة من الدول الأخرى. أما منظمة التجارة العالمية، التي سبق أن عطَّل ترامب آليتها لحل النزاعات، فباتت جدواها موضع شك، خصوصًا إذا عاد ترامب إلى السلطة.

يميل التفكيرالاقتصادي الترامبي إلى الانغلاق والانكفاء، ويُعَدُّ نقيضًا للتوجه الاقتصادي لرئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، الذي يسعى لتوسيع النفوذ الهندي على الساحة الدولية. وتسعى القوى الاقتصادية الصاعدة، كالهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، إلى لعب دور أكثر فاعلية في الدبلوماسية العالمية، عبر استضافة قمم متعددة الأطراف كاجتماعات مجموعة العشرين. ومن المرجح أن يسهم هذا التباين بين نهج ترامب وقادة دول البريكس في دفع العالم نحو مزيد من التعددية القطبية خلال ولاية ترامب الثانية.

المقاربات متعددة الأطراف

أظهرت تجربة دونالد ترامب الرئاسية السابقة قطيعة واضحة مع مبدأ تعدُّد الأطراف، وهو ما يُعد أحد الفوارق الأساسية بينه وكامالا هاريس؛ إذ لم تمضِ أشهر على تولِّيه الرئاسة في ولايته الأولى حتى أعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس للمناخ؛ ما وضع حدًّا لمسيرة عدد من الدبلوماسيين الأميركيين، كما هدَّد بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية في خضمِّ جائحة عالمية.

أما هاريس، فهي تميل إلى التعاون مع الدول المتشابهة في التوجه عبر المؤسسات متعددة الأطراف، لمعالجة التحديات العالمية الملحَّة التي تتطلب إدارة جماعية، من قبيل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتغيُّر المناخ.

وقد أبدى الرئيس بايدن، مؤخرًا، انفتاحًا على مطلب إصلاح هيكلية الأمم المتحدة، والاستجابة لدعوات الهند والقارة الإفريقية بشأن تمثيل دائم في مجلس الأمن الدولي. وغالبًا ما تتجنب الولايات المتحدة الانسحاب من المنظمات الدولية ليس لقناعتها بأهميتها، بل خشية من أن تملأ الصين الفراغ الناتج عن غيابها. ويُتوقع أن يستمر هذا النهج في الشرق الأوسط أيضًا؛ حيث تسعى واشنطن إلى تقليص انخراطها، إلا أن تنامي مصالح الصين الاقتصادية -هي مثلًا أكبر مستورد للغاز من قطر- سيُبقي واشنطن مهتمة بالحضور في الإقليم.

الحرب الروسية-الأوكرانية

من المرجح أن تنتهي الحرب بين روسيا وأوكرانيا بتسوية تفاوضية، كما هي حال معظم الحروب عبر التاريخ، إلا أن دونالد ترامب لم يتوانَ عن التعبير العلني عن موقفه الرافض لها. وفي المقابل، يُتوقَّع أن يواصل بايدن، ومن بعده هاريس في حال فوزها، دعم الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، لضمان حصول كييف على أكبر قدر ممكن من أوراق القوة قبل الدخول في أية مفاوضات مع موسكو.

كما ستسير هاريس على نهج بايدن في تعزيز تحالف حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بينما خفَّف ترامب من حدَّة خطابه العدائي تجاه الحلف، مكتفيًا بالمطالبة بأن تتحمل الدول الأعضاء قسطًا أكبر من التكاليف. وفي أوروبا، يهدِّد صعود اليمين المتطرف الدعم غير المشروط للحرب في أوكرانيا، في ظل تزايد التذمُّر الشعبي من تبعات الحرب، لاسيما ارتفاع تكاليف المعيشة، وتصاعد الامتعاض من موجات اللاجئين الأوكرانيين.